فليس هذا الحكم مختصا عليه بل اجاز ابن كيسان النصب بفعل القسم مع الواو
فتقول اقسم او احلف والله لزيد قائم واما ابو ... الواوات العواطف نوابه
عن هذه الاخيرة بمعنى على حرف العطف على عاملين النيابة مناب العامل وليس
هذا بالمختار قال والذي تقوله ان المنصوب هو تقدير العامل في اذا بعد
الاقسام لقوله والنجم اذا هوى والليل اذا ادبر والصبح اذا اسفر والقمر
اذا تلاها والليل اذا يغشى وما اشبهها فان الظرف مستقبل لا جائز ان يكون
العامل فيه فعل القسم المحذوف لانه فعل انشائي فهو في الحال فيابى العمل
في المستقبل لاختلاف زمان العامل وزمان المعمول لا جائز ان يكون ثم مضاف
محذوف اقيم المقسم به مقامه اي وطلوع النجم ومجيء الليل لانه معمول
لذلك الفعل فالطلوع حال ولا يعمل في المستقبل ضرورة ان زمان
العامل زمان المعمول ولا جائز ان يعمل فيه نفس المقسم به لانه ليس
من قبيل ما يعمل لا سيما ان كان جرما ولا جائز ان يقدر محذوف قبل الظرف
وهو قد عمل فيه ويكون ذلك العامل في موضع الحال والتقدير والنجم كائنا
اذا هوى والليل كائنا اذا يغشى لانه يلزم ... كائنا ان لا يكون منصوبا
بعامل ولا يصح ان يكون معمولا لشيء مما فرضناه وان يكون عاملا والحال
قد يكون المقسم به جثة وظروف الزمان لا تكون احوالا عن الجثث ...
يكون احيانا اسم ما رد به الشيخ وما استشكله من امر العامل في اذا
واما نحو الله اسمع قوله واتى بالتد ... فقول الى المحال ان حروف العطف
لقيامه مقام العامل فلا يلزم اما القاسم لانه يختار القول الاخير قوله
ليس ما في الاية من العطف على عاملين ممنوع بل فيه العطف على عاملين ولكنه
فيه عوض ... انه من العطف على عاملين في قوله والنهار اذا جلاها هنا
معمولان احدهما مجرور وهو النهار والاخر منصوب وهو الظرف عطفا
على معمولي عاملين والعاملان هما فعل القسم الناصب لاذا الاولى والواو القسم
لكان ... فيصح معك عاملان لهما معمولان فاذا عطفت مجرورا على مجرور
وظرفا على ظرف معمولين لعاملين لزم ما قاله ابو ...
والتخصيص واما قوله الشيخ تسويه الى اخره فهو اعتراف منه بانه
العطف على عاملين غاية ما في الباب انه استند الى جاه سيبويه واما
قوله

قوله اجاز ابن كيسان ولا يلزمه مذهبه واما قوله في البيان ليس كالاية بل
ويأتيها الى اخره فصحيح لانه من تقديم الظرف الثاني على المجرور المعطوف
والاية الظرف فيها متأخر وانما مراد الزمخشري وجود معمولي عاملين وهو
موجود في المثال المذكور لان فيه اسما ثانيا اخر لهواه في الدار المسئلة
واما قوله بل كلام الخليل يدل على المنع الى اخره فليس فيه رد عليه بالنسبة
الى ما قصده بل فيه تقوية لما قاله غاية ما في الباب انه عبر بالاستكراه
عن المنع او لم يفهم المنع قوله ولا جائز ان يكون ثم مضاف محذوف الى اخره
قلت بل يجوز تقديره وقوله العامل فيه لا يلزم ما قال من اختلاف الزمان
لانه يجوز ان يقسم بالشيء الذي سيوجد قوله ولا جائز ان يقدر محذوف
قبل الظرف فيكون ... الى اخره ليس ممنوع بل يجوز ذلك ويكون حالا
مقدرة قوله يلزم ان لا يكون له عامل ليس كذلك بل له عامل وهو فعل القسم
ولا ينقض بكونه انشائيا لان الحال مقدرة كما تقدم قوله وقد يكون المقسم به
جثة جوابه تقدير حينئذ حدث ليكون الظرف الزماني حالا عنه
ولهذه المسئلة تشاجر فيها الشيخ ابو عمرو لكل احد ولهج فيها الشيخ
واجاب بنحو ما ذكرته والله اعلم ولا يخلو الكلام فيها من نزاع وبحث
طويل قوله الغسا فيها المفعول للشمس ... حتى تغشاها مضارع
دون ما قبله وما بعده مراعاة للفواصل اذ لو اتى به ماضيا لكان التقدير
اذا غشيها فتفوت المناسبة اللفظية بين الفواصل والمقاطع قوله
وما بناها وما بعده فيه وجهان احدهما ان ما موصولة بمعنى الذي وبه
استشهد من جوز وقوعها على احاد اولي العلم لان المراد به الباري تعالى
واليه ذهب الحسن ومجاهد وابو عبيدة واختاره ابن جرير والثاني انها
مصدرية اي وبناء السماء واليه ذهب الزجاج والمبرد ولهذا انهما ...
انها مختصة بالعقلاء واعترض على هذا القول بانه يلزم ان يكون القسم بنفس
المصادر بناء السماء وطحو الارض وتسوية النفس وليس المقصود الا القسم
بفاعل هذه الاشياء وهو الرب تبارك وتعالى واجيب عنه بوجهين احدهما
ان يكون على حذف مضاف اي ورب ... او وباني بناء السماء ونحوه والثاني انه لا عذر
في الاقسام بهذه الاشياء لما اقسم تعالى بالصبح ونحوه وقال الزمخشري

Copyright © King Saud University